

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/4
7 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

استعراض المجموعات القطاعية، المرحلة الثانية: الأراضي والتصحّر والغابات والتنوع البيولوجي

إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١١ - ١	مقدمة
٥	٢٤ - ١٢	أولا - لمحة عامة
		ثانيا - استعراض التقدم المحرز، وقضايا السياسة العامة، والتجارب في المجالات البرنامجية الرئيسية من الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١
٧	٧٥ - ٢٥	ألف - التجارب القطرية
٧	٦٣ - ٢٥	١ - البلدان النامية
١٢	٦١ - ٤٦	٢ - البلدان المتقدمة النمو
		٣ - البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى الاقتصاد السوقي
١٥	٦٣ - ٦٢	باء - موجز تجارب المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية
١٦	٧٥ - ٦٤	١ - المجموعات الرئيسية
١٦	٧٠ - ٦٤	٢ - المنظمات غير الحكومية

9502421

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
١٩	٨٨ - ٧٦	ثالثا - المسائل المتصلة بالتمويل ونقل التكنولوجيا
١٩	٨٤ - ٧٦	ألف - التمويل
٢١	٨٨ - ٨٥	باء - نقل التكنولوجيا
٢٢	١٠٣ - ٨٩	رابعا - التطورات والتجارب الأخيرة في مجال التعاون الدولي
٢٢	٨٩	ألف - العمليات الحكومية الدولية
٢٢	١٠٣ - ٩٠	باء - مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٢٥	١٢١ - ١٠٤	خامسا - الاستنتاجات والمقترحات من أجل اتخاذ إجراء
٢٥	١١٥ - ١٠٤	ألف - الاستنتاجات
		١ - نتيجة أساسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني
٢٥	١٠٨ - ١٠٤	بالبيئة والتنمية
٢٦	١٠٩	٢ - المشاركة الشعبية
٢٦	١١٠	٣ - علم الاقتصاد والتجارة
٢٦	١١١	٤ - الأطر الاستراتيجية
٢٧	١١٢	٥ - زيادة الوعي العالمي
٢٧	١١٣	٦ - المشاركات
٢٧	١١٤	٧ - زيادة قاعدة المعارف
٢٧	١١٥	٨ - إجراءات أخرى
٢٩	١٢١ - ١١٦	باء - التوصيات

مقدمة

١ - تُقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١^(١) (إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف) منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، كما تقدم مجموعة من التوصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد أعد التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مديراً للمهام المتعلقة بالفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، بالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك وفقاً للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الرابعة. وهذه الوثيقة نتيجة لمشاورات وتبادل معلومات مراكز التنسيق التي تم تعيينها في ١٩ وكالة تابعة للأمم المتحدة، وموظفين حكوميين، وعدد من المؤسسات والأفراد الآخرين.

٢ - وفي عام ١٩٩٢، أي بعد ١٥ عاماً من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ووضع خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي نتجت عنه، اعتمدت الحكومات في ريو دي جانيرو تعريفاً للتصحر تم التفاوض بشأنه دولياً وبرنامجاً لمعالجته: يتمثلان في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١.

٣ - وفي غضون ذلك، دار كلام كثير واتخذت بعض الإجراءات، غير أنه لم ينجز أي شيء يذكر يمكن أن تكون له علاقة مباشرة بخطة العمل. وقد ساعد كثير من المشاريع المتعددة المضطلع بها في الأراضي الجافة في مكافحة تدهور التربة، ولكن بعضها زاد الأمور سوءاً بالرغم من النوايا الحسنة وكثير منها لم يتجاوز المرحلة الأولى لمدخلات الجهات المانحة.

٤ - وهناك قرابة بليون شخص يعيشون في المناطق الريفية من الأراضي الجافة في العالم. أي ما يمثل تقريباً خمس سكان الكرة الأرضية^(٢).

٥ - وتغطي الأراضي الجافة، التي تُعرف على أنها المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة (باستثناء المناطق الصحراوية الشديدة الجفاف) ثلث مساحة اليابسة في العالم. والأراضي الجافة موزعة في جميع القارات: ٢٥ في المائة في إفريقيا، و ٣٢ في المائة في آسيا، و ١٤ في المائة في أمريكا الشمالية، و ١٣ في المائة في استراليا، و ١٠ في المائة في أمريكا الجنوبية و ٦ في المائة في أوروبا.

٦ - وتشير أحسن التقديرات المتاحة التي وضعها خبراء وطنيون رائدون من جميع أنحاء العالم إلى أن ٧٠ في المائة من الأراضي الجافة متدهورة إلى حد ما، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تدهور الغطاء النباتي الطبيعي، كما تشير إلى أن معدل الزيادة بلغ ٣,٤ في المائة ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩١. ويُذكر أن ما يتراوح بين ٣,٥ و ٤ ملايين هكتار تقريباً من الأراضي المستخدمة لزراعة المحاصيل تصبح غير صالحة سنوياً بسبب العمليات المختلفة لتدهور التربة في العالم. ويتعرض ملايين الأشخاص إلى خطر الاضطراب إلى ترك أراضيهم والنزوح.

٧ - وفي عام ١٩٩١، قدرت الخسارة الاقتصادية التي حدثت بسبب التصحر في جميع أنحاء العالم من حيث متوسط الدخل الضائع بأكثر من ٢٠٠٠ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، أغلبها في آسيا (٢٠,٩ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في السنة) وأفريقيا (٩,٣ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في السنة). وتصبح هذه الأرقام أكثر ما تكون إثارة للقلق عندما يتضح أن البلدان المتضررة، ولا سيما في إفريقيا، هي من أفقر بلدان العالم وأقلها نمواً.

٨ - وتعتبر كثير من الجهات ذات الخبرة أن الفترة من أواخر الستينيات إلى أواخر الثمانينات كانت فترة جفاف متواصل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد أظهرت صور السواتل انتاجاً منخفضاً وسريع الزوال في الكتلة الإحيائية الخضراء، مما أدى إلى تصور وجود مشاهد توحى "بتوسع الصحارى" و "تحرك الكثبان الرملية". ولكن إجراء فحص أكثر دقة كشف عن أن هذه التغيرات تدل على وجود نقص في المياه وليس بالضرورة فقدان خصوبة التربة بشكل دائم أو تدهور التربة.

٩ - ودار قدر كبير من النقاش بشأن طبيعة مشكلة التصحر وحلها. فالمعلومات العلمية والتقنية كانت في أغلب الأحيان متضاربة بسبب أسس التعريفات المختلفة والمتغيرة. وقد حاول برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضع تعريفاً جديداً للتصحر على أنه تدهور التربة في الأراضي الجافة الناتج أساساً عن الأنشطة البشرية (التي يمكن أن تتغير)؛ وهي محاولة لتفادي لفظة تصحر المثيرة للجدل بشكل نهائي. لكن عبارتي "تدهور التربة" و "فقدان إنتاجية التربة" ليستا من العناوين التي تشد الانتباه. وزيادة على ذلك، فقد فسر البعض ذلك بأنه تحديد للمسؤولية وليست مؤشراً لضرورة إتاحة فرصة لاتخاذ التدابير العلاجية الفعالة.

١٠ - وعقدت عدة بلدان، ولا سيما في إفريقيا، العزم على معالجة المشكلة من خلال خطط العمل الوطنية، ولكن المكافحة الشاملة للتصحر كانت تمنح أولوية دنيا على الصعيدين الوطني والدولي؛ وكانت البلدان تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة ولم تكن قادرة على تعبئة الموارد الخارجية. ومما زاد الأمور سوءاً، أن الأشخاص الأكثر اضطراباً إلى كسب قوتهم من إنتاج أرضهم بالرغم من جميع المصاعب، من أكثر الناس فقراً وأكثرهم تهيمشاً ويحظون بأقل قدر من الاهتمام من النواحي السياسية والجغرافية والاقتصادية. ولم تكن مكافحة التصحر مدرجة ضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولم يكن السكان المتضررون يشتركون في تخطيط البرامج وتنفيذها. وكان يعتقد أن الحلول المقترحة ذات طابع تقني، أما الآن فثمة اعتراف بأنها اقتصادية واجتماعية إلى حد بعيد.

١١ - وبالرغم من أن هذه القضايا كانت مدرجة ضمن خطة العمل لمكافحة التصحر، فإن الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، الخاص بمكافحة التصحر والجفاف جعلها تجتذب مزيداً من الاهتمام وحول التشديد من الناحية التقنية إلى الناحية السياسية. وكانت التوصية ببذل جهد سياسي كبير للتفاوض بشأن وضع اتفاقية دولية بشأن التصحر ذات أهمية كبرى. ونتيجة لبذل جهد مدهش، أنجزت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، ولا سيما في إفريقيا، إلى جانب أربعة ملاحق إقليمية خاصة بتنفيذها ومشروع قرار بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة لصالح إفريقيا، في

الموعد المحدد وهو ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وتضع الاتفاقية مسؤولية التنفيذ على عاتق الحكومات مباشرة، على أن تلعب مؤسسات الأمم المتحدة دورا داعما - وهو ما يمثل تحولا ملحوظا من خطة العمل.

أولا - لمحة عامة

١٢ - إن إدراك الواقع السياسي والاجتماعي للتصحّر ولضرورة الاستجابة بصورة عملية للإحتمالات الاقتصادية التي تواجه جل البلدان النامية في مؤتمر ريو أدى إلى نشوء فهم مشترك لأهمية "نهج من القاعدة إلى القمة". وهذه الحاجة إلى مشاركة المجتمع المحلي والتزامه طغت على المفاوضات بشأن وضع الاتفاقية وهي تظهر في نصها بوضوح.

١٣ - وقد استقطبت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاقية اهتمام معظم الحكومات والوكالات والمنظمات غير الحكومية المعنية على امتداد الفترة السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٤ - ومنذ البداية اعتبر أنه يتعين على لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر ولا سيما في افريقيا، أن تتفاوض بشأن وضع صك يركز الاهتمام بصفة خاصة على احتياجات افريقيا التي يعد حجم التصحر وأثره الاجتماعي فيها أوسع نطاقا.

١٥ - غير أنه اتضح أثناء المداولات اللاحقة أن التصحر لا يمثل شاغلا بالنسبة لافريقيا وحدها، وأنه ينبغي التفاوض بشأن المرفقات الخاصة بآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأخيرا منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط. وقد تم الانتهاء من وضع المرفقات الإقليمية الأربعة بالتزامن مع وضع الاتفاقية.

١٦ - وبالإضافة إلى دورات التفاوض الرئيسية، عقدت اجتماعات إضافية كثيرة، ولا سيما في افريقيا. ولعبت منظمة الوحدة الافريقية دورا ملحوظا، وقد كان مشروع النص الذي أعده فريق الخبراء التابع لمنظمة الوحدة الافريقية في ايار/مايو ١٩٩٣، بمثابة أساس هام للنص الذي جمع فيما بعد وعرض للتفاوض بشأنه. وعقدت اجتماعات صياغة إقليمية من أجل إعداد المرفقات. وساعد فريق الخبراء الدوليين المعني بالتصحّر في تقديم المشورة إلى الأمانة المخصصة والوفود، كما أعد عددا من التقارير تتعلق، على سبيل المثال، بالصلات بين التصحر والتنوع البيولوجي وشملت المدخلات الأخرى تقريرا أعد تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن التفاعلات بين التصحر والمناخ، ومنشور المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المنقح بشأن تغيرات المناخ والجفاف والتصحر.

١٧ - ولعبت الأمانة المخصصة التابعة للجنة التفاوض دورا رئيسيا في نجاح المفاوضات، وذلك من خلال إعداد الوثائق الأساسية، مثل وثيقة آراء الحكومات ثم النص التفاوضي. كما استخدمت الأمانة التكنولوجيا الحاسوبية للكشف بسرعة عن التغييرات التي أدخلت على النص بالتوازي مع تقدم أعمال دورات التفاوض.

١٨ - وعلى غرار ما حدث في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، شاركت المنظمات غير الحكومية مشاركة فعالة في العملية بدعم من الأمانة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية. وقد قدمت هذه المنظمات مساهمات فعالة، كما شاركت بشكل ملحوظ في إعداد النص التفاوضي النهائي.

١٩ - وكانت هناك أنشطة إضافية متعددة متصلة بلجنة التفاوض. فقد قدمت الأمانة المخصصة، بمساعدة من منظمات أخرى، الدعم لدراسات الحالة المتعلقة بالتصحر التي تم إجراؤها في مختلف البلدان والمناطق الفرعية لتحديد حالة التصحر والمساعدة في إعداد برامج عمل. وكانت النتائج متباينة. ولكن الأمانة تمكنت من إعداد ورقة تستخلص نتائج من دراسات الحالة هذه بغية استخدامها في إعداد برامج عمل في مناطق أخرى.

٢٠ - وكانت مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة في لجنة التفاوض متباينة. فقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بأدوار رئيسية في تقديم دعم كبير للأمانة المخصصة، ودراسات الحالة، وحلقات العمل والاجتماعات. وقدم دعم إضافي خاصة من جانب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية. وساهمت هذه المنظمات وغيرها من الهيئات في دورات التفاوض وقدمت للمفاوضات إسهامات موضوعية ودعمًا تقنيًا.

٢١ - وبالرغم من القيود المتعلقة بالتمويل وغيره، لعبت الأمانة المخصصة دورًا رئيسيًا في نجاح عملية لجنة التفاوض. وسوف تحتاج الأمانة المؤقتة إلى دعم كبير ومستمر لإنجاز المهام الممنوحة بها، وبعضها جديد، تتطلب الاتفاقية واللجنة توفره، ويتضمن تسهيل تنفيذ الإجراءات العاجلة الخاصة بأفريقيا.

٢٢ - وربما تستمر الحاجة إلى إسهامات كثيرة من جانب المنظمات والوكالات الأخرى. وهي تقوم الآن أيضًا باستعراض استجاباتها للاتفاقية وللنداء من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة خاصة بأفريقيا. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلبات على مواردها المتاحة.

٢٣ - وبالرغم من أن الاهتمام الدولي كان مركزًا على المفاوضات، فقد استمر العمل على الصعيد الميداني وصعيد المشاريع بدعم من عدة وكالات وجهات مانحة، وهذا العمل يغطي عددًا كبيرًا من الأنشطة، بما في ذلك تطبيق نهج جديدة مثل برامج إدارة الأراضي في منطقة الساحل.

٢٤ - وقد وقع الاتفاقية خمسة وثمانون بلدًا والاتحاد الأوروبي في حفل جرى في باريس يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأعلنت الحكومات عقب التوقيع عن خططها الخاصة بتنفيذ الاتفاقية. وتعهد كثير من البلدان المتأثرة بالتصحر بزيادة برامجها الوطنية. وأعلنت بعض البلدان عن إنشاء لجان

عمل وطنية لتنسيق جهودها مع جهود المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية والجهات المانحة. وأعلن عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن تقديم معونات، سيعاد توزيعها في الغالب من الصناديق الانمائية الموجودة وتخصص لمساعدة افريقيا (انظر أدناه). ولا تزال الاتفاقية مفتوحة للتوقيع في مقر الأمم المتحدة حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كان قد وقع ما مجموعه ٩٤ بلدا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

ثانيا - استعراض التقدم المحرز، وقضايا السياسة العامة،
والتجارب في المجالات البرنامجية الرئيسية من
الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١

ألف - التجارب القطرية

٢٥ - لم ترد إلى لجنة التنمية المستدامة أية تقارير وطنية رسمية قبل الموعد النهائي المحدد للانتهاء من هذا التقرير وتقديمه. وقد أعد الفرع التالي على أساس المعلومات المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي جرى استكمالها باستخدام التقارير الرسمية الواردة في كانون الأول/ديسمبر. كما قامت الوفود باستعراض هذا الفرع كذلك في اجتماع لجنة التفاوض في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وهو يأخذ في الاعتبار تعليقاتهم وما اقترحوه من اضافات.

١ - البلدان النامية

٢٦ - بالرغم من تركيز الاهتمام على عملية التفاوض، كان هنالك نشاط متزايد على الصعيد القطري. وينتظر أن يستمر هذا الاتجاه. ومن المتوقع أن تقتصر البلدان خلال السنوات الثلاث القادمة زهاء بليونين من دولارات الولايات المتحدة من البنك الدولي لتنفيذ مشاريع ذات عناصر متعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في الأراضي الجافة، ويخصص ما يقرب من ٧٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة من هذا المبلغ للمشاريع المعنية بالدرجة الأولى بالمساعدة على وقف تدهور الموارد الطبيعية المتجددة. ومن أكثر الأمور التي تشد الانتباه متوسط الزيادة السنوية في الاقتراض المخصص لهذه المشاريع، والطابع العابر للحدود الذي تكتسيه بعض المشاريع المعنية، مثل برنامج بحر آرال ومبادرة الشرق الأوسط لمكافحة التصحر، على سبيل المثال.

(أ) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٧ - كانت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نشطة طوال عملية التفاوض بشأن وضع الاتفاقية، وهو موقف يعكس الأولوية التي تعطيها المنطقة لمكافحة الجفاف والتصحر. وقد سبق وضع مرفق التنفيذ الخاص بالمنطقة سلسلة من المشاورات واجتماعات التنسيق توجت بالاجتماع الاقليمي المعقود في سانتياغو، في أيار/مايو ١٩٩٤. واستفادت جهود التنسيق هذه من الخبرة التي كانت متوفرة لدى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال مكافحة التصحر والجفاف قبل انعقاد مؤتمر ريو، ومن المشاركة النشيطة للمنظمات غير الحكومية.

٢٨ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أعدت معظم البلدان خطط عمل وطنية أو نقحتها أو هي في طريقها الى وضع خططها الوطنية في صيغتها النهائية. وتمثل السمات المشتركة لهذه الخطط فيما يلي: (أ) زيادة مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية؛ (ب) الحاجة إلى القضاء على الفقر الناتج عن التصحر والجفاف؛ (ج) الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية والتكنولوجيا من الخارج بغية تحقيق أهداف الخطط؛ (د) الحاجة إلى اعتماد نهج عالمي للمشكلة، ليس فقط من حيث النواحي الجغرافية التي تغطي مناطق مختلفة داخل البلد الواحد أو بلدانا مختلفة داخل المنطقة، ولكن أيضا فيما يتعلق بالصلات بين المبادلات التجارية المواتية لمنتجات امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مثل إلغاء القيود التجارية والدين الخارجي، من ناحية، وإمكانية اعتماد أنماط مستدامة لاستخدام الأراضي، من ناحية أخرى.

٢٩ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة تحديات خاصة. فقد اتخذت حكومة جزر البهاما خطوات ملموسة تتماشى مع جدول أعمال القرن ٢١ بغية تشجيع الزراعة والحراجة والسياحة والتنمية الحضرية المستدامة؛ وكل ذلك في إطار القيود التي تفرضها أنظمتها الإيكولوجية الهشة. وتواجه طبقات التربة الرقيقة في جزر البهاما خطر التحات، كما أن منسوب المياه العذبة يعلو منسوب المياه المالحة، مع وجود خطر تسرب المياه المالحة والتملح. وتدرك الحكومة هشاشة النظام الإيكولوجي وهي تقوم بوضع برامج تنظيمية وبرامج للرصد بغية حماية الأراضي من خطر التصحر والتملح.

(ب) آسيا

٣٠ - تولي الصين اهتماما متزايدا للشواغل البيئية وذلك بالنظر لما تشهده من تنمية اقتصادية سريعة. وإلى جانب التملح، أسهم التحات بسبب الرياح والمياه في تصحر مساحات كبيرة من الأراضي وفي إطماء أنظمة نهريّة كبيرة. ولا تزال الصين ملتزمة بمكافحة التصحر، وقد اتخذت إجراءات داخلية فور توقيع الاتفاقية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وتتضمن هذه الإجراءات:

(أ) صياغة برنامج العمل الوطني الصيني لمكافحة التصحر وإدراجه في جدول أعمال الصين للقرن ٢١، الذي يمثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ب) إنشاء اللجنة الوطنية الصينية المعنية بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، وهي مؤسسة مكلفة بتنسيق أنشطة مكافحة التصحر؛

(ج) تعزيز المؤسسات الموجودة ذات الصلة بمكافحة التصحر، مثل المركز الوطني للرصد ومركز التدريب ومركز البحث والتطوير؛

(د) وضع مشاريع محددة في ميدان التحريج، واستصلاح الأراضي والمحافظة على التربة والمياه؛

(هـ) الخطة المتعلقة بصياغة قانون مكافحة التصحر.

وتدل هذه الاجراءات على التزام الصين الطويل الأجل بمكافحة التصحر ومنع حدوثه.

٣١ - وفي الهند، تم على امتداد السنوات الشروع في تنفيذ برامج مختلفة لمعالجة مشكلات التصحر، وخاصة في إطار برنامج المناطق المعرضة للجفاف وبرنامج تنمية الصحراء اللذين شرعت فيهما حكومة الهند بالتعاون مع حكومات الولايات والمنظمات العاملة على صعيد القرى. واتخذت المنظمات العاملة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات مبادرات بحثية عديدة. وتشمل المنظمات العاملة الهامة على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) المعهد المركزي لبحوث المناطق القاحلة، جودبور (وعلى وجه الخصوص مركز المعلومات البيئية التابع له)؛

(ب) معهد بحوث المناطق الحراجية القاحلة، جودبور؛

(ج) معهد البحوث المتصلة بالعشب والعلف، جانسي و

(د) الفرع الوطني للتحريج وتنمية النظم الإيكولوجية، نيودلهي.

٣٢ - ويمثل مشروع قناة راجستان جهدا ملموسا لتحويل الأراضي الصحراوية إلى مساحات مروية بواسطة الآبار. ويوفر هذا المشروع مرافق لري ما يزيد عن ٢,٥ مليون هكتار من الصحراء الهندية التي تشكل المساحات القابلة للري فيها ١,٢ مليون هكتار. ويبلغ الطول الكلي للقناة الرئيسية ٦٤٩ كيلومترا وهي تشق مقاطعات غنغنغار وبيكانير وجايسالمير وجودبور.

٣٣ - وتلعب الحملة الوطنية التطوعية للتوعية البيئية، بمساعدة المنظمات غير الحكومية الشعبية وكذلك مركز التعليم البيئي في أحمد اباد، بمساعدة المدارس والوسائل التعليمية الجديدة، دورا هاما في إثارة الاهتمام بتطبيق العلم والتكنولوجيا في مكافحة التصحر في الهند.

٣٤ - منذ مؤتمر ريو، أنجزت باكستان خطة عمل وطنية، وتقوم الآن بتقييم مدى اتساق هذه الخطة مع الشروط التي تنص عليها الاتفاقية فيما يتعلق ببرامج العمل الوطنية.

٣٥ - وفي السنوات القليلة الماضية، خصصت جمهورية إيران الإسلامية موارد كبيرة لأنشطة مكافحة التصحر في أكثر من أربعة ملايين هكتار، وهي تعتزم العناية بـ ١٠ ملايين هكتار إضافية في السنوات الخمس المقبلة. وأنشأت إيران لجنة وطنية لمكافحة التصحر من أجل صياغة برنامج عمل وطني. وفتحت مكتبا إقليميا لشبكة مراكز البحث والتدريب المعنية بمكافحة التصحر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قامت الحكومة كذلك بإصلاح ١٤٠ ٠٠٠ هكتار من المراعي التي تسبب اللاجئين في تدهورها.

٣٦ - وقامت الدول الأخرى بأدوار هامة في المفاوضات وشرعت في تنفيذ كثير من الأنشطة ذات الصلة. وأسهمت دول آسيا الوسطى حديثة الاستقلال إسهاما كبيرا في إعداد المرفق الإقليمي الخاص بآسيا.

(ج) إفريقيا

٣٧ - كانت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية نشيطة للغاية، ولا سيما في عملية التفاوض بشأن وضع الاتفاقية وفي وضع الاستراتيجية الأفريقية لتنفيذ الاتفاقية ومتابعتها. فقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي واللجنة المعنية بالأراضي الصحراوية والجافة التابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بعقد اجتماعات خبراء لفترة ما بعد الاتفاقية وأو مشاورات سياسية رفيعة المستوى. كما أعدت برامج عمل لمتابعة الاتفاقية ولتنفيذ الإجراءات العاجلة الخاصة بإفريقيا.

٣٨ - وحظيت بعض القضايا باهتمام جديد. فعلى سبيل المثال، أوصي في مؤتمر اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل بشأن حيازة الأراضي واللامركزية، في أيار/مايو ١٩٩٤ بأن تقوم التشريعات الخاصة باستخدام الأراضي على أساس الإنصاف والعدالة الاجتماعية؛ وبتمكين الفئات الاجتماعية المهمشة (النساء والقرويون والرعاة) من الوصول إلى الموارد الطبيعية، وبزيادة مشاركتهم في صنع القرار وتنمية الموارد؛ وبلاعتراف بالمؤسسات الريزية وإقرارها على الصعيد العام وعلى الصعيدين الدستوري والقضائي وبإقامة هياكل لا مركزية لإنشاء صناديق استثمارية خاصة بالمجتمعات المحلية؛ وبتغيير دور الحكومة من ممارسة السلطة إلى إسداء المشورة.

٣٩ - ويعد بروز جنوب افريقيا على الساحة من جديد أحد العوامل الجديدة الهامة في افريقيا، ولا سيما في المنطقة الفرعية التابعة للاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي. وقد بدأت جميع أنحاء افريقيا تشهد بوادر تدابير كثيفة لإشراك السكان المحليين في الحوار القائم بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بشأن تنمية الأراضي الجافة. وعلى سبيل المثال دعت حكومة بوتسوانا في ١٩٩٣/١٩٩٤، في إطار خطة الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي كالا هاري - ناميب، المنظمات غير الحكومية ومستخدمي الأراضي المحليين في مناطق المراعي القاحلة/شبه القاحلة إلى حلقات دراسية على مستوى القرى بغية مناقشة مشكلة التصحر والإجراءات العلاجية المحلية الممكنة. ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى في عام ١٩٩٥ بهدف تعزيز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذه العملية الجارية.

٤٠ - وفي ناميبيا، نظمت مؤسسة بحوث للصحراء حلقة عمل للغرض نفسه. وبالإضافة إلى حلقات العمل، أنشأت الحكومة الناميبية وزارة للبيئة والسياحة وإدارة الشؤون البيئية من أجل توفير قيادة قوية في مجال التخطيط البيئي في البلاد. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قامت ناميبيا بسن تشريعات ووضع برامج لتعزيز المحافظة على التربة وممارسات التنمية المستدامة بغية وضع حد لعمليات التصحر. وتضخر ناميبيا ببيئتها الصحراوية الفريدة من نوعها، وتعمل جاهدة من أجل حماية النظام الإيكولوجي لصحراء ناميب.

٤١ - أما جمهورية تنزانيا المتحدة التي نفذت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات برنامجا تقنيا ناجحا لوقف تدهور الأراضي الناجم عن الإفراط في الرعي وذلك بالتخلص من قرابة ١٢٠ ٠٠٠ رأس من الماشية في محافظة كوندوا في تنزانيا الوسطى، فتهتم حاليا بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، وتسعى إلى إيجاد سبل لمعالجة الضغط السكاني المتزايد وإعادة إدماج الثروة الحيوانية في النظم الزراعية في المنطقة الناقصة الاستخدام التي تعرضت سابقا للتحات.

٤٢ - ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أخذت بوركينا فاسو تعطي أولوية أكبر للبيئة ولعبت دورا نشيطا في عملية التفاوض بشأن وضع الاتفاقية. وأنشأت الحكومة هياكل مشتركة بين الوزارات المعنية بالإدارة البيئية، للقيام بمهام من بينها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وللإسهام في تنفيذ خطة العمل البيئية، أنشئت وحدة لجمع المعلومات البيئية ومعالجتها.

٤٣ - وتمثل الخيارات الاستراتيجية وغيرها من البرامج والمشاريع التي تتضمنها خطة عمل تشاد لمكافحة التصحر استجابة عملية لأحكام الاتفاقية، ولا سيما للقرار الخاص بالأجراءات العاجلة لصالح افريقيا. وشاركت تشاد مشاركة نشيطة في التفاوض بشأن الاتفاقية وستبدأ في عملية التصديق في أقرب وقت.

٤٤ - وفي عام ١٩٩٣، أعد السودان برنامج عمل مدته خمس سنوات، إلى جانب دراسة حالة وطنية قدمت إلى اجتماع للجنة التفاوض في دورتها الرابعة. وقد ساعدت الأعمال التي تم الاضطلاع بها مؤخرا في تركيز الجهود على المجالات الرئيسية. وتشير الأرقام التي أفادت بها الحكومة إلى أن ٤١٤ ٠٠٠ كيلومتر

مربع متأثرة بالتصحّر على نحو شديد أو شديد جدا. وفي الجملة، هناك ١,٢٦ مليون كيلومتر مربع متأثرة بالتصحّر إلى حد ما. وشارك السودان مشاركة نشيطة في المفاوضات، ووقع على الاتفاقية ويقوم حاليا بإجراءات التصديق.

٤٥ - وتقوم النيجر حاليا بوضع برنامج إداري وطني للبيئة والتنمية المستدامة، يجمع بين جميع الشركاء في نهج متكامل، ولا مركزي وقائم على المشاركة الواسعة النطاق.

٢ - البلدان المتقدمة النمو

٤٦ - واصلت البلدان المتقدمة النمو برامجها الخاصة بتقديم الدعم في مجال مكافحة التصحر وتقليل الجفاف، بمشاركة مع البلدان النامية المتضررة. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت سياسات المانحين تتسم بإدراك العقبات الأساسية التي تعترض التنمية المستدامة الطويلة الأجل للأراضي الجافة، وأدى هذا إلى زيادة التركيز على الحوافز اللازمة لتحسينها. وازداد التشديد منذ مؤتمر ريو على إشراك المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصالح المؤثرة، في تخطيط وتنفيذ الجهود الإنمائية من أجل تهيئة بيئة تمكن بقدر أكبر من الإدارة المستدامة للموارد.

٤٧ - وفي البلدان المتقدمة النمو ذاتها، حظيت البرامج والمشاريع المتصلة بالتصحّر وتدهور التربة على قدر من الاهتمام يفوق ما كانت تحظى به من قبل.

(أ) أوروبا

٤٨ - يتولى أحد عناصر البرنامج الأوروبي (٤٢ بليون من وحدات النقد الأوروبية) المتعلق بتقليل تدهور التربة في جنوب أوروبا، وهو مشروع التصحر واستخدام الأرض في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تقصي عمليات التصحر في منطقة البحر المتوسط، ووضع نماذج لترتيب المعالم الطبيعية، وصياغة مقترحات تتصل بالسياسة العامة. ويهدف مشروع تقييم ورصد التصحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي تشترك في تنفيذه مؤسسات هولندية وإسبانية، إلى إظهار فائدة الاستشعار من بُعد في مجال رصد التصحر، وإعداد فهرس للتصحّر، ووضع نظام للمعلومات الجغرافية. وسوف تنتج خرائط عن حالة التصحر ومخاطره، بحيث يصبح من الممكن محاكاة آثار السياسة الزراعية الأوروبية على تدهور التربة.

٤٩ - ويتولى مركز البحوث المشتركة التابع للجنة الأوروبية أنشطة عديدة متصلة بالرصد البيئي بالاستعانة بصور السواتل ذات التحليل المنخفض، التي تلتقط، مثلا، للنباتات المدارية. وتقوم أنظمة الإنذار المبكر والدوائر الوطنية المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية باستخدام البيانات الشاملة الموفرة من مشروع رصد النظم الأيكولوجية بواسطة الاستشعار من بُعد ورسم خرائط المناطق المدارية الأفريقية.

٥٠ - ويتركز التعاون الفرنسي ضمن مجال مكافحة التصحر في بلدان الساحل، مع إيلاء اهتمام خاص للتدخلات القائمة على المجتمعات المحلية وللمساعدة في تخفيف آثار التصحر عن أفقر الناس وعن الرحّل. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم فرنسا بأنشطة للرصد والتقييم متصلة بالتصحر. وتسهم الدراسات الاستقصائية للاتجاهات المناخية، التي يجريها مكتب البحث العلمي والتقني فيما وراء البحار، في تحسين فهم ديناميات "النينو"، ودورة المحيطات، والتغيرات المناخية الطويلة الأجل، وتطور المناخ القديم وتطور النباتات القديمة. وتشمل برامج إدارة المياه دراسة عمليات تبادل المياه بين نباتات التربة والغلاف الجوي في المناطق المدارية الجافة. ووضع نماذج لها. ويبدأ حاليا برنامج جديد يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة في افريقيا ويستهدف تخفيف الأثر الذي يربته استهلاك الأسر المعيشية للطاقة على موارد الغابات.

٥١ - وتدعم بلجيكا أيضا أنشطة تتناول دراسة مصادر الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة وذلك في إطار جهودها الخاصة بنقل التكنولوجيا والمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان والمناطق المحددة ذات الأراضي الجافة حيث تتركز المعونة الخارجية المقدمة منها. وتسهم بلجيكا أيضا في البرنامج الخاص لافريقيا، الذي يرمي إلى مكافحة الجفاف والتصحر في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا.

٥٢ - وكمساهمة في عملية لجنة التفاوض عقدت في المرية، في شباط/فبراير ١٩٩٤، ندوة اسبانية تناولت التصحر والهجرة، وأبرزت ارتفاع معدلات الهجرة من الأراضي الجافة، وصاغت مبدأ "الحق في المكوث" لمن لا يرغبون في الرحيل عن أراضي أسرهم. وتقوم اسبانيا أيضا بإنشاء معهد للتصحر في فلنسية لإجراء بحوث علمية.

٥٣ - وتهتم البلدان الاسكندنافية منذ أجل طويل بالأراضي الجافة. وقد أدت دورا بارزا منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ فقد وفرت السويد رئيسا للجنة التفاوض، وقدمت البلدان الاسكندنافية دعما كبيرا لعملية التفاوض لوضع الاتفاقية. وأنشأت الدانمرك صندوقا جديدا للبيئة الدولية والمساعدة في حالات الطوارئ تستهدف تخصيص نسبة نصف في المائة أخرى من الناتج الوطني الاجمالي لهذا الصندوق بحلول سنة ٢٠٠٤.

(ب) الولايات المتحدة الأمريكية

٥٤ - في الولايات المتحدة، أدى تنوع هياكل الإدارة والملكية إلى وجود مجموعة متنوعة من الطرق والأنظمة المتصلة بتقييم الظروف البيئية في جميع الأراضي التي تصعب في كثير من الأحيان، مقارنتها. وللتغلب على نقص البيانات الشاملة المتعلقة بالأراضي الجافة، بدأت وكالة حماية البيئة برنامجا بيئيا للرصد والتقييم، مستقلا عن البيانات التي تعدها وكالات إدارة الأراضي. ومن الناحية السياسية، تجري دراسة النتائج المترتبة على قانون المزارع لعام ١٩٨٥، ومدى الامتثال له، وذلك في إطار الاستعداد لتقديم مشروع قانون المزارع لعام ١٩٩٥. ويوجب قانون ١٩٨٥ على المزارعين أن يطبقوا نظاما لحفظ البيئة بحلول سنة ١٩٩٥، لكي يحق لهم الحصول على دعم أو إعانات من الحكومة وأن يتخذوا خطوات ضد تآكل أجزاء التربة

الأكثر هشاشة. وكانت وزارة الزراعة قد حددت، من بين ٤٠٠ مليون فدان من أراضي زراعة المحاصيل ١٤٥ مليون فدان مُعرضة بدرجة كبيرة للتحاث. ومع نهاية ١٩٩٣، كانت قد وضعت خطط للحفظ تبلغ كلفتها ١,٧ مليون دولار وتشمل ١٤٣ مليون فدان. وستنقذ ممارسات الحفظ هذه ما يُقدر بنحو بليون طن من التربة كل سنة.

٥٥ - ويتأثر بالتملّح، في المجموع، نحو أربعين مليون فدان. وقد زادت حالات الجفاف والتلوث البيئي التي حدثت مؤخرا من حدة النقاش الدائر بشأن حقوق استعمال المياه وممارسات إدارتها في الزراعة المروية في الجنوب الغربي الجاف من البلد. ووضعت خطط لتحسين جودة المياه في نهر كولورادو عن طريق إزالة الملوحة منه قبل دخوله المكسيك.

(ج) كندا

٥٦ - توجد في كندا أراض جافة واسعة، والبلد يتصدى ، منذ الثلاثينات، لتدهور التربة في البراري.

٥٧ - وتوجه البرمجة المتصلة بالتصحر والجفاف، التي تضطلع بها الوكالة الكندية للتنمية الدولية والمركز الدولي للبحوث الإنمائية، نحو الاستجابة للفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، ودعم عملية لجنة التفاوض ماليا (ما يزيد على مليونين من دولارات الولايات المتحدة) وتقنيا (الخبرة القانونية). وقد عقدت الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ودعمت، حلقة عمل تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تناولت المنهجيات المتعلقة بقياس التمويل الموجه لبرامج مكافحة التصحر. وستقوم الوكالة بدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تعاونها مع لجنة التفاوض في الفترة الانتقالية التي تسبق انعقاد مؤتمر الأطراف.

٥٨ - وبالتشاور مع أصحاب المصالح، تدعم الوكالة الكندية للتنمية الدولية برامج محددة لمكافحة التصحر والتأهب للجفاف تتعلق، على سبيل المثال، بتثبيت الكثبان الرملية وحماية الساحل في السنغال، كما أنها تدعم برامج متكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والرياضية، التي تستهدف الترويج لسبل العيش البديلة والمشاركة الشعبية وتدعيم قواعد المعارف، والتي يضطلع بها في بوركينا فاسو ومالي. وتدعم الوكالة أيضا بناء القدرات والتنمية المؤسسية للمنظمات دون الإقليمية والوطنية.

٥٩ - ويوجه الدعم المقدم من المركز الدولي للبحوث الإنمائية نحو تدعيم عملية لجنة التفاوض في البلدان الأفريقية، واستعراض الدراسات، وتحليل الدروس المستفادة من المشاريع السابقة لمكافحة التصحر، وتحديد الفجوات في المعرفة. ويدعم المركز أيضا أنشطة مختلفة متصلة بالمشاركة الشعبية وسبل العيش البديلة، وذلك عن طريق معاهد أفريقية تعمل كمراكز اتصال وتسعى إلى تمكين المنظمات الريفية ذات القواعد المجتمعية. كما أنه يعزز شبكات المعلومات المتعلقة برصد الجفاف وتبادل المعلومات المتصلة بالأساليب الصالحة للاستمرار والخاصة بتحسين سبل المعيشة، والبحوث التي تجري بشأن دمج المعارف المحلية

والاستراتيجيات التقليدية لمواجهة المشاكل، مع التكنولوجيات الحديثة، ووضع برامج عمل وطنية لمكافحة التصحر.

(د) أستراليا

٦٠ - تقوم أستراليا، تعزيزاً لإجراءات اتخذت من قبل، بإعداد استراتيجية وطنية لإدارة المراعي تكمل العقد المخصص لخطة رعاية الأراضي. وقد لقي، البرنامج المتكامل لرعاية الأراضي، المتعلق بالتنمية المستدامة للأراضي الجافة وإدارتها، استقبالا حسنا من مختلف أصحاب المصالح، ومن الأطراف الخارجية. ويجري نقل هذا النهج وهذه الاستراتيجية إلى بلدان أخرى. فالفاو، مثلا، تنقلهما إلى بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا، إذ تتشاطر مع غيرها خبرتها في مجال مسائل الأراضي الجافة، تبحث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير مستشارين استراتيجيين للمساعدة في تخطيط الاستراتيجيات البيئية الوطنية لمكافحة التصحر في بلدان جنوب وشرق إفريقيا. وهي تتعاون أيضا مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على وضع خطة لإنشاء شبكة تربط مركز رصد الجفاف في نيروبي ومركز رصد الجفاف في هاراري بالمركز الإفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية في أغراض التنمية في نيامي.

(هـ) اليابان

٦١ - تنفذ اليابان مجموعة متنوعة من مشاريع مكافحة التصحر وتقليل الجفاف، كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها في مجال البيئة. وتضم هذه المشاريع مشاريع للتعاون في ميدان التحريج، في جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال والنيجر؛ ومشروعاً لإدارة موارد الغابات في شيلي، غايته منع تآكل التربة وتعزيز التحريج؛ ومشاريع بحثية متعددة؛ ومشروعاً إقليمياً للتنمية الزراعية في النيجر يشمل التحقق من الاستخدام الفعال للمياه السطحية والجوفية في الزراعة. وقد عقد هذا البلد، بالتعاون مع حكومة اندونيسيا والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والائتلاف العالمي من أجل إفريقيا، المنتدى الآسيوي - الإفريقي للتعاون الآسيوي - الإفريقي، وذلك في باندونغ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأسفر المنتدى عن وضع إطار باندونغ للتعاون الآسيوي الإفريقي، وهو اتفاق لتعزيز تبادل الآراء والخبرات المتصلة بالتنمية المستدامة، ويرتقب أن يتناول أيضا مقاومة التصحر.

٣ - البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصاد

المخطط مركزيا إلى الاقتصاد السوقي

٦٢ - والاتحاد الروسي بصدد إعداد تقريره الوطني عن التصحر والجفاف. وثمة عدد كبير من المؤتمرات وحلقات العمل الدولية قد عُقد بشأن مشاكل حماية البيئة وحفظ الطبيعة. وكان هناك اهتمام خاص بالندوة المتعلقة بمشاكل التصحر في المنطقة المتأثرة "أوبسور-نور". وفي عام ١٩٩٤، جرى، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تنظيم مؤتمر دولي ودورات تثقيفية عن التصحر لخبراء كومنولث الدول المستقلة.

٦٣ - وثمة عدد كبير من الجمهوريات المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي سابقا، بآسيا وأوروبا، لديه مناطق شاسعة من الأراضي الجافة المعرضة للتصحّر. ورغم المشاكل الكثيرة الأخرى التي تكتنف الدول الجديدة، فإن الكثير منها قد اضطلع بتدابير لمكافحة التصحر، على الصعيد الوطني وعلى الصعيد دون الإقليمي على حد سواء. ومن البرامج دون الإقليمية الرئيسية، برنامج بحر أورال الذي يرمي إلى استقرار البيئة وتحسين إدارة المياه الدولية بحوض بحر أورال وإصلاح المنطقة المنكوبة بالكوارث حول البحر وبناء قدرات المؤسسات الإقليمية فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ البرنامج. وجمهورية كالموك، وهي داخل الاتحاد الروسي، قد شرعت في الإجراءات اللازمة لوضع برنامج لوقف انتشار التصحر الذي يرجع أساسا إلى الإفراط في الرعي. ومركز بحوث الصحراء في أشخاباد بتركمانستان ما زال يقوم بدور نشط في مجال التعاون الإقليمي والدولي من خلال العمل على تطوير عمليات رسم خرائط التصحر فضلا عن منهجيات التقييم، والتدريب، وتوفير الخبراء من أجل البلدان الأخرى في آسيا. ولقد شارك المركز أيضا بنشاط في صياغة المرفق الآسيوي للاتفاقية.

باء - موجز تجارب المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية

١ - المجموعات الرئيسية

(أ) المنظمات دون الإقليمية

٦٤ - شاركت المنظمات دون الإقليمية على نحو كامل في عملية التفاوض المتصلة بالاتفاقية، كما أنها أسهمت فيها مساهمة كبيرة، وقد قامت منذ ذلك الوقت بوضع جداول زمنية فيما يخص صياغة وتنفيذ برامج العمل على الصعيد دون الإقليمي. وكان هناك اجتماع بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ونادي الساحل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من أجل وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد استراتيجية إقليمية لتنفيذ الاتفاقية، مع مراعاة الدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجية نواكشوط لعام ١٩٨٥.

٦٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ناقش الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي استراتيجيته البيئية دون الإقليمية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهذه تتضمن التصحر، ولقد حظيت بالتأييد فيما يتعلق بالموافقة من قبل المجلس الوزاري للاتحاد الإنمائي، وذلك في أوائل عام ١٩٩٥.

٦٦ - وأثناء أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٤، قام كل من اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية واتحاد المغرب العربي بعقد اجتماعات لمناقشة تنفيذ الاتفاقية في كل منطقة من المناطق دون الإقليمية ذات الصلة. وصيغت برامج عمل بناء على الاستراتيجيات الطويلة الأجل، واستنادا إلى ما هو موجود وناجح من الخطط ومن البرامج دون الإقليمية، وذلك مع التركيز على جوانب قضية التصحر التي يمكن تناولها بأحسن صورة ممكنة على الصعيد دون الإقليمي، بما فيها التنمية المستدامة للموارد الطبيعية العابرة للحدود. وكان ثمة

موضوع متكرر في هذه الاجتماعات وهو تزايد التعاون بين المنظمات دون الإقليمية ومع المنظمات غير الحكومية وغيرها.

(ب) الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية

٦٧ - وفي معرض الاستجابة للطلبات الواردة في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، قامت مراكز مختلفة من المراكز التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية العاملة في إفريقيا، بتنسيق من المعهد الدولي لبحوث محاصيل المناطق الاستوائية شبه القاحلة، بوضع مشاريع تعاونية لمعالجة مشاكل المناطق الهامشية الصحراوية بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذه المبادرة ترمي إلى تصميم خيارات لإدارة الموارد الطبيعية المستدامة من أجل مكافحة تدهور التربة باستخدام مبادئ علمية تقليدية وحديثة من تلك المبادئ الداخلة في التكنولوجيات الانتاجية المحسنة. والتصميم الأولي قيد الإعداد، كما أن العلماء الوطنيين في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى قد حددوا الأسباب الأساسية لتدهور التربة في بلدانهم. وهذا المشروع سيشمل المراكز التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والنظم الوطنية للبحوث الزراعية في بوتسوانا وبوركينا فاسو وكينيا ومالي والنيجر وناميبيا، ومنظمات دون إقليمية، ومنظمات أخرى غير حكومية.

(ج) مصارف التنمية الإقليمية

٦٨ - اضطلع مصرف التنمية الإفريقي بدور هام في عملية التفاوض المتصلة بالاتفاقية من أجل دعم البلدان الإفريقية، وكذلك في عملية إنشاء الشبكة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة في إفريقيا. والبرامج البيئية قد أعيد تشكيلها حتى تتلاءم مع أحكام الاتفاقية.

٦٩ - وعند الاحتفال بتوقيع الاتفاقية في باريس، أعلن مصرف التنمية الإفريقي أنه ملتزم بالقيام بدور نشط في مجال تنفيذ الاتفاقية، وذلك تمشيا مع الدور الهام المسند إليه بموجب أحكام هذه الاتفاقية، وخاصة من حيث الأنشطة المتكاملة في الميادين الرئيسية من قبيل تحسين البيئات الاقتصادية الوطنية، واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام، واستخدام الطاقة على نحو يتسم بالكفاءة، وبناء القدرات، والتوعية. ودراسات النهج المتصلة بتنفيذ الاتفاقية موضع دعم في الوقت الراهن، كما أن هناك استكشافات لاحتمالات مساعدة البلدان الإفريقية في وضع برامج عمل لمكافحة التصحر، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٧٠ - ومصرف التنمية الإسلامي سيعمل مع الدول الأعضاء فيه وسائر المنظمات الحكومية الدولية على تمويل مشاريع محددة في إطار الاتفاقية.

٢ - المنظمات غير الحكومية

٧١ - ومن النتائج الرئيسية لعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، زيادة تأثير المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي تحقق إلى حد كبير من خلال التنظيم التعاوني. وفي المركز الدولي للاتصال البيئي

يشكل، على سبيل المثال، شبكة تضم ما يزيد على ٨٦٠ منظمة غير حكومية ومنظمة مجتمعية، على صعيد العالم بأسره. ومن منطلق الدور المسند إلى المنظمات غير الحكومية في الاتفاقية، يلاحظ أنه كانت هناك زيادة كبيرة في مستويات التعاون والأنشطة المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها، وفيما بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الكائنة في بلدان من البلدان المتأثرة بالتصحّر.

٧٢ - وبالإضافة إلى المشاركة النشطة في عملية لجنة التفاوض والمساهمة في الاتفاقية، زادت المنظمات غير الحكومية من دعمها لتنمية الأراضي الجافة. وذلك في الوقت الذي استمرت فيه في تنفيذ البرامج على مستوى القاعدة الشعبية والمضي في وضع أنهج تتعلق بإرساء إدارة أكثر استدامة وأكثر استناداً إلى المشاركة. وثمة اهتمام متزايد لتمكين المرأة وسائر الفئات التي تعيش على هامش المجتمع، وإدخالها في عمليتي التخطيط وصنع القرار.

٧٣ - وثمة أكثر من مائة منظمة غير حكومية قد شاركت في عملية لجنة التفاوض ونظمت اجتماعات استراتيجية قبل انعقاد دورات هذه اللجنة. وقد قامت كمجموعة بتوفير مساهمات كبيرة لحلقات العمل المعقودة فيما بين الدورات بشأن الجوانب الاجتماعية للتصحّر والتجارة الدولية والتصحّر، وكذلك في الحوار السياسي بشأن الوسائل المالية لتنفيذ الاتفاقية، مما أدى في نهاية المطاف إلى الاقتراح المتعلق بالصناديق الاستثمارية الوطنية للتصحّر.

٧٤ - وفي مجال متابعة الاتفاقية، قامت المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بتشكيل الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية والمعنية بالتصحّر لتقاسم معلومات وخبرات المجتمعات المحلية. والمركز الدولي للاتصال البيئي هو الأمانة، وثمة مراكز تنسيقية يجري تسميتها في كافة القارات المتأثرة. والشبكة الدولية المعنية بالتصحّر تقوم بإعداد دليل للمجتمع المحلي بشأن اتفاقية التصحّر - يشرح دور المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في تنفيذ الاتفاقية. والمركز الدولي للاتصال البيئي يواصل ممارسة الضغط والمتابعة بشأن الصناديق الاستثمارية الوطنية للتصحّر، إلى جانب إقامة مشاركات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

٧٥ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قامت كل منظمة من المنظمات غير الحكومية بتحويل التركيز البرنامجي من الحلول التقنية إلى السكان والتنمية المستدامة. فالبرامج تسعى إلى تمكين المجتمعات المحلية، وخاصة النسائية منها، حتى تنتقل من المشاركة السلبية في القرارات المتصلة بالموارد إلى الرقابة النشطة على مواردها الطبيعية. ونهج تنمية المراعي موضع دراسة في الوقت الراهن، وذلك بناء على مفهوم متماسك لديناميات أراضي الرعي الجافة. وثمة اهتمام يجري توجيهه نحو استقرار وأمن الأسر الريفية المهمشة واستراتيجياتها لتحقيق الأمن الغذائي. أما الإعلام فهو موضع تركيز آخر،

ولا سيما على صعيد المجتمع المحلي، ومن أمثلة ذلك، أنشئت المنتديات لتبادل المعلومات على مستوى القواعد الشعبية والتنمية البرنامجية بشأن المرأة، والبيئة والتنمية المستدامة، وجرى توثيق المعلومات المتكاملة بشأن الاستراتيجيات التكميلية للتنمية المستدامة، فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وصانعي القرارات.

ثالثا - المسائل المتصلة بالتمويل ونقل التكنولوجيا

ألف - التمويل

٧٦ - يلاحظ أن الاهتمام بالتمويل ونقل التكنولوجيا في مجال مكافحة التصحر كان موجها في غالبيته نحو التفاوض بشأن الاتفاقية، مما كان ينتظر منه أن يقترح آليات مناسبة من آليات التنفيذ. أما الآليات القائمة فقد استمرت في العمل من أجل الشروع في الإجراءات اللازمة وتعبئة الدعم الخارجي فيما يتصل بتنمية الأراضي الجافة بالبلدان النامية.

٧٧ - وقد استعرضت هيئات الأمم المتحدة برامجها التمويلية فيما يخص جدول أعمال القرن ٢١، وعززت تدخلاتها لمساندة عملية تنمية القدرات الوطنية. وهذه تتضمن "القدرات في القرن ٢١" فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية؛ وبرنامج منظمة الأغذية والزراعة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبرنامج النظام العالمي لرصد الدورة المائية وهو برنامج مشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والبنك الدولي، والبرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والتي تأثرت بالجفاف والتصحر، ومبادرة مكافحة التصحر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشبكة الإقليمية لمراكز البحث والتدريب المعنية بمكافحة التصحر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) وهي مبادرة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي.

٧٨ - وهذه البرامج تشجع التعاون فيما بين البلدان وتسלט الضوء على تقاسم المعارف والمهارات والخبرات التقنية، ونقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية والمؤسسات وسائر المنظمات، وذلك بوسائل من قبيل إقامة الشبكات وتشكيل أفرقة الخبراء. وتعبئة الموارد ما زالت عملا أساسيا.

٧٩ - ومن محاولات دعم هذه العملية، تقديم اقتراح لمجلس مرفق البيئة العالمية بجعل موضوع التصحر بمثابة خامس موضوع من المواضيع محل الاهتمام التي تستحق التمويل من المرفق. ورغم عدم قبول هذا الاقتراح بعد، فإن المجلس قد وافق على أن "التصحر/تدهور التربة يستحق التمويل بقدر اتصاله بالمعايير الأربعة القائمة". وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، نظر مجلس المرفق في ورقة من ورقات القضايا الأولية بشأن استراتيجيات تدهور التربة. وطالب أمانة المرفق بأن تعد استراتيجية تشغيلية لإدماج مشاريع تدهور

التربة في مجالات الاهتمام الأربعة، وذلك كيما ينظر فيها في اجتماع المجلس في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. والمطالبة باستراتيجية تشغيل مستقلة لتدهور التربة تمثل قراراً أساسياً من شأنه أن يزيد من إبراز موضوع التصحر لدى المرفق.

٨٠ - ومؤتمر الأطراف مطالب بموجب الاتفاقية بتشجيع توفر آليات التمويل وحثها على أن تزيد إلى أقصى حد من التمويل المرصود للبلدان النامية المتأثرة. وثمة تشجيع أيضاً لتقديم الدعم للأنشطة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من خلال شتى آليات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. والاتفاقية تشمل إنشاء آلية عالمية لتشجيع الإجراءات المؤدية إلى تعبئة موارد مالية كبيرة، فضلاً عن نقل التكنولوجيا، على أساس المنح، و/أو على أساس الشروط التساهلية أو غيرها.

٨١ - ومرفقات التنفيذ الإقليمي الملحقة بالاتفاقية، تشدد أيضاً على حاجة البلدان النامية إلى المساعدة في توفير الموارد المالية وغير المالية وتيسير الوصول إليها، وكذلك في تشجيع وتسهيل تمويل التكنولوجيات والمعارف المناسبة ونقلها وتكييفها. وثمة اقتراح بوضع أطر اقتصادية كلية من شأنها أن تؤدي إلى تعبئة الموارد المالية، مع القيام بمواصلة وتعزيز عملية رصد موارد كبيرة من خلال اتفاقات المشاركة والترتيبات الشائبة أو المتعددة الأطراف.

٨٢ - والاستجابة المبكرة لهذه المسؤوليات قد تمثلت في إعلان الالتزام بالموارد عند الاحتفال بتوقيع الاتفاقية في باريس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقد أعلنت بلدان كثيرة من البلدان المتقدمة النمو، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، بأن هناك أموالاً كبيرة سوف توفر من أجل العمل في أفريقيا أثناء الفترة المرحلية و/أو من أجل الاضطلاع بمبادرات وخطط برنامجية محددة واضحة المعالم. وقد صرح الاتحاد الأوروبي بأنه قد وعد، منذ عام ١٩٩٢، بمبلغ إضافي يصل إلى ٤٣٤ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في إطار اتفاقات لوميه المتعلقة بالتجارة والمعونة لمكافحة التصحر.

٨٣ - ومن بين البلدان المتقدمة النمو، أعلنت استراليا عن تقديم مساهمة خاصة قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار استرالي على مدى ثلاث سنوات، إلى جانب مبادرات برنامجية أخرى لدعم العمل من أجل أفريقيا على نحو عاجل. وكذلك أعلنت الدانمرك رصد مبلغ ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة للسنة المالية القادمة من أجل صندوق جديد للمساعدة الدولية في مجالي البيئة والطوارئ، يستهدف تحقيق نسبة إضافية تبلغ نصف في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٤. وتعهدت فرنسا بمبلغ آخر يصل إلى ٤٠٠ مليون فرنك من التمويل الثنائي للمشاريع المتصلة بالتصحر وسائر المجالات الداخلة في نطاق مرفق البيئة العالمية، فضلاً عن مبلغ الـ ١ بليون فرنك المخصص سنوياً لمكافحة التصحر. وتعهدت ألمانيا بمبلغ إضافي مقداره ٥ ملايين مارك ألماني في إطار التعاون التقني المخصص للتصحر في عام ١٩٩٤، وذلك لبدء خطط العمل الوطنية بأسرع ما يمكن. وأعلنت كندا عن خطة تقضي بتمويل ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس القادمة من معونة التعاون الإنمائي الحالية إلى مكافحة التصحر، وخاصة في غرب أفريقيا. وقد أعلنت اليابان عن زيادة المعونة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمشاريع الإنمائية في

البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦، وذلك من ٧,٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة إلى ٧,٧ بليون دولار. أما الولايات المتحدة الأمريكية فسوف تخصص ٥٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة من أجل المشاريع الحالية والمزمعة بهدف دعم العمل في افريقيا على نحو عاجل.

٨٤ - والاتفاقية تقترح أيضا أن تقوم البلدان بالنظر في إنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر، مما قد يستتبع مشاركة المنظمات غير الحكومية في توجيه الأموال على نحو سريع وكفء إلى المستوى المحلي.

باء - نقل التكنولوجيا

٨٥ - منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ما فتئ هناك نشاط متزايد بشأن نقل وتقاسم المعارف المتصلة بتكنولوجيات الزراعة فيما يخص التربة الجافة الهشة، مثل التربة المالحة، والمعارف المتصلة أيضا بتحديد وإدخال أنواع من المحاصيل التي جرت مواءمتها. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال، بالتعاون مع استراليا وبمشاركة كافة المناطق، بتنظيم حلقة عمل دولية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن النباتات الملحية، وذلك من أجل إصلاح الأراضي البور المالحة.

٨٦ - والسياسات والتطورات الإيجابية في الشرق الأوسط قد أدت إلى تهيئة فرص محسنة لنقل المعارف عبر حدود كانت مغلقة من قبل لأسباب سياسية في هذه المنطقة. فقد شرع في عام ١٩٩٤ في الاضطلاع بالبرنامج الدولي لمحاصيل الأراضي القاحلة، وهذا البرنامج يشمل جمع وتطوير وإدخال أنواع نباتات جرت مواءمتها مع أحوال الأراضي الصحراوية الجافة إلى جانب نقل تقنيات الزراعة المناسبة. وقد قامت حكومة اسرائيل، بدعم من اليونسكو ومن جهات أخرى (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي ومؤسسات البحوث في استراليا والبحرين وشيلي والصين والكاميرون)، بتنظيم حلقة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من أجل البدء في البرنامج الذي من شأنه أن يقيم شبكة من الاتصالات بين مراكز البحوث في جميع القارات.

٨٧ - وهناك أيضا نقل نشط لتكنولوجيات معالجة البيانات، وذلك إلى البلدان النامية وفيما بين مؤسسات الأمم المتحدة، ومن قبيل ذلك نظم قواعد البيانات المتفاعلة وتطبيقات التسليم لدى منظمة الأغذية والزراعة؛ وتكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية بواسطة منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما؛ وأساليب الرصد والإنذار المبكر فيما يتعلق بالجفاف لدى المنظمة للأرصاد الجوية.

٨٨ - ويجري في الوقت الراهن نقل تكنولوجيات استغلال الطاقة البديلة (طاقة الشمس والرياح والغاز الحيوي). وثمة مزيد من النشاط أيضا في مجال تقاسم المعارف المتصلة بإزالة ملوحة المياه، بالشرق الأوسط، حيث توجد خطط لإقامة مركز بحث إقليمي لإزالة ملوحة المياه في عُمان.

رابعاً - التطورات والتجارب الأخيرة في مجال التعاون الدولي

ألف - العمليات الحكومية الدولية

٨٩ - أدت الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاقية التي تصدرت جدول أعمال موضوع التصحر منذ مؤتمر ريو دي جانيرو الى زيادة استعداد البلدان للاشتراك معا من أجل معالجة مشاكل ادارة الموارد الطبيعية الإقليمية، كما هو واضح من مبادرات بحر أورال والشرق الأوسط. وكانت هناك أيضا زيادة في الأنشطة المضطلع بها عن طريق المنظمات دون الإقليمية الى جانب زيادة دعم هذه المنظمات، وذلك في ميادين من قبيل ميدان نقل التجارب والتكنولوجيات وميدان نظم المعلومات. والبنك الدولي لديه تقارير عن حدوث زيادات في الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الحكومية الدولية، وخاصة فيما يتصل بالمشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية، ومن أمثلة ذلك: مشروع الحفظ واستغلال الحيوانات البرية، وهو مشروع مجتمعي رائد بغرب افريقيا.

باء - مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٩٠ - ما فتئ الشاغل الأساسي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، متمثلا في التفاوض بشأن اتفاقية مكافحة التصحر. وثمة موارد كبيرة، بشرية ومالية، قد كرست لهذه العملية خلال السنتين الماضيتين، وذلك فيما يتصل بتقديم الدعم للأمانة المخصصة، وللحكومات في البلدان المتأثرة، ولتحديد القضايا العلمية والتقنية والسياسية المعنية، ولصياغة نصوص الاتفاقية والمرفقات الإقليمية.

٩١ - وعملية المفاوضات ذاتها قد أدت الى كثير من التغييرات في الانطباعات السياسية، بل وفي الانطباعات التقنية أيضا. وقد ظهرت علاقات وتصورات جديدة مما أدى الى التساؤل عن دور ومسؤوليات وبرامج مؤسسات الأمم المتحدة.

٩٢ - ووفقا للمتطلب العام للفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ بالقيام بـ "إجراء عمليات استعراض جادة ومستمرة لسياسات المؤسسات وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها"، يلاحظ أن المؤسسات الأكثر اهتماما بموضوع مكافحة التصحر قد اضطلعت باستعراضات متعمقة لأنشطتها المتصلة بالبيئة، ولمواقفها من قضايا البيئة والتنمية المستدامة، ولترتيباتها المؤسسية، ولبرامجها المستقبلية، وذلك في ضوء الأهداف المحددة في الفصل ٣٨، ومتطلباته الخاصة والمسؤوليات الواردة في الاتفاقية.

٩٣ - وغالبية المؤسسات تبلغ عن إعادة توجيه برامجها المتصلة بمكافحة التصحر من أجل زيادة التركيز على متطلبات جدول أعمال القرن ٢١ والتحضير لتنفيذ الاتفاقية. وثمة استراتيجيات قد أعدت ومسؤوليات قد عهد بها بهدف تنسيق تنفيذ خطط العمل الجديدة. وهذه الخطط تستند بصفة عامة الى المجالات

البرنامجية الستة المحددة في الفصل ١٢ والمتصلة بمكافحة التصحر أو تستجيب لذات الولايات المتخصصة التي تضطلع بها المؤسسة المعنية مع مراعاة ذلك البعد المتصل بالتصحر.

٩٤ - وفي معرض الاستجابة للطلب المتعلق بتعزيز قواعد المعارف وزيادة تطوير نظم الإعلام والرصد، بما في ذلك ما يخص جوانب التصحر الاجتماعية - الاقتصادية، يلاحظ أن هناك مؤسسات كثيرة تبلغ عن زيادة انشطتها في هذا المجال. والمبادرات القائمة في هذا الصدد تشمل زيادة البحث في تصور العمليات الداخلة في المناخ وتقلباته وحدوث الجفاف والتصحر؛ ووضع قاعدة بيانات متفاعلة جديدة كيما يستخدمها السكان المحليون وصانعو القرارات؛ والاضطلاع بمشروع تجريبي جديد لبيانات الشبكات في ميدان نظم تدفق الأنهار في بعض أجزاء افريقيا؛ والقيام باستحداث نظم للمعلومات البيئية الوطنية.

٩٥ - وما زالت الأنشطة الأساسية في مجال مكافحة التصحر متمثلة في حفظ التربة والمياه وإصلاح الأراضي، والتحريج وإعادة التحريج، الى جانب أنشطة متخصصة من قبيل تثبيت التلال الرملية. ومع هذا، فإن بؤرة التركيز في هذه المشاريع قد تغيرت بمرور الوقت، فضلا عن تغيرها من منطلق الاستجابة لسابق التجارب. والتقييمات والدراسات المشارية المختلفة قد أشارت الى إخفاق النهج القطاعي واستهدفت الحلول التقنية. وأصبح من الواضح أن من الضروري أن يتخذ نهج متكامل من أجل مراعاة النواحي الاجتماعية - الاقتصادية لمشكلة التصحر مع الوفاء بالحاجة الى اتباع نهج قائم على المشاركة فيما يتصل بتصميم وتنفيذ المشاريع. وقد تبين أن الاتجاه من أعلى الى أسفل غير صالح للعمل، حيث أن المدخلات من الجهات المستفيدة لم تؤخذ في الاعتبار، وكذلك لأن تكييف المشاريع حسب الظروف المحلية المتغيرة يتطلب معرفة بذات المشاركين المحليين. ومن ثم، فلقد اتبع النهج الصاعد من أسفل الى أعلى، ويوجد حاليا تعديل للمشاريع أو تصميم لها في ضوء هذا. وبالإضافة الى ذلك، يلاحظ أن الشرط المتعلق بالاستدامة في التنمية وسبل المعيشة قد أصبح عنصرا أساسيا في الأنشطة المشارية.

٩٦ - وثمة نهج مختلفة قد جرت محاولتها من منطلق التماس نظم بديلة لسبل المعيشة في الأراضي الجافة، فلقد وضع، على سبيل المثال، برنامج للمنح الصغيرة يربط موضوع تخفيف حدة الفقر بالأولويات البيئية عن طريق تشجيع اتباع سبل معيشة جديدة. وهناك برنامج آخر كان يركز في الماضي على الجهود المبذولة في المزارع على نطاق صغير في استخدام وحفظ موارد الماء والتربة وكذلك على محاصيل الأراضي الجافة التقليدية، ولقد تعرض هذا البرنامج مؤخرا للتوسع كيما يشمل أيضا موارد الملكيات المشتركة الخارجة عن المزارع الى جانب استحداث نظم بديلة سليمة لسبل المعيشة في المناطق الريفية الحدية. ومن الملاحظ، مرة أخرى، أن هذه الاستجابات تعكس زيادة الاهتمام بالعنصر البشري في تصميم المشاريع.

٩٧ - وعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد سلطت الضوء على ضرورة إدخال خطط مكافحة التصحر في التخطيط البيئي الوطني. وهذا ظاهر في زيادة الاهتمام بالعمليات والقدرات المبلغ عنها على صعيد التخطيط الاستراتيجي الوطني، كما أنه ظاهر، على نحو أكثر أهمية، في المحاولات

التعاونية الرامية الى تنسيق مختلف المبادرات القائمة في هذا الميدان، وذلك من خلال سلسلة من اجتماعات التنسيق المتعددة المؤسسات. وثمة أنشطة جديدة يجري الاضطلاع بها، بشكل مطرد، في إطار من التشاور والتعاون مع سائر المؤسسات العاملة في هذا السبيل. وبناء القدرات على كافة الأصعدة ما فتئ موضع اهتمام الأنشطة وفقا للنهج الشامل المتصل بالتنمية.

٩٨ - وهناك مؤسسات عديدة تبلغ عن القيام بأنشطة في مجال التأهب للجفاف والإغاثة في حالات حدوثه. وهذه تتضمن مشاريع استقصائية في البحوث المناخية ونظم الإنذار المبكر، وأنشطة ترمي الى تحديد وإعداد مشاريع من شأنها أن تخفف من حدة الجفاف وحساسية الوضع الجغرافي وأن تحسن من المهارات المتعلقة بتقليل مستوى الكوارث والجفاف من خلال التدريب؛ ومبادرة لبناء القدرات في مجال التأهب للجفاف والتخفيف من حدته، مما يشمل اشراك السكان المحليين في تصميم وتنفيذ استراتيجياته لمواجهة الكوارث لديهم.

٩٩ - والمجال البرنامجي الأخير، وهو موضوع شامل يتضمن تشجيع المشاركة الشعبية والتثقيف البيئي والترويج لهما، يعد مكونا أساسيا لمعظم الأنشطة في سائر المجالات، على النحو الوارد وصفه أعلاه.

١٠٠ - وفيما يخص التعاون والتنسيق في داخل منظومة الأمم المتحدة، يلاحظ أن نداء الأمين العام بالالتجاء الى التبسيط والأخذ بتنظيم أكثر كفاءة قد أدى الى إعادة للتشكيل والى القيام عن كذب بدراسة العلاقات وحالات التعاون فيما بين مختلف الهيئات المكونة للمنظومة. والمزايا التي برزت بناء على التعاون قد أصبحت أكثر وضوحا، وخاصة في ضوء اتجاه المؤسسات نحو تفضيل التركيز على مجالات يعينها. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اختار صياغة الأنشطة حول بناء القدرات من أجل تنمية بشرية مستدامة، ومنظمة الأغذية والزراعة تركز بشكل رئيسي على الأمن الغذائي، والبنك الدولي مهتم اليوم بموضوع الفقر، في حين أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يركز، بأسلوب متزايد على التقييم البيئي ونشر المعلومات فضلا عن القضايا البيئية الناشئة.

١٠١ - وهناك تغير يتمثل في الاتجاه نحو التعاون والتنسيق، وذلك واضح في زيادة الأنشطة المشتركة بين مؤسستين أو أكثر أو مع مؤسسات خارجية مثل المنظمات غير الحكومية. وهذه الأنشطة تشمل ميادين من قبيل التخطيط الاستراتيجي، ومنهجيات التقييم، والجوانب العلمية للتصحر، ونظم المعلومات البيئية، الى جانب الأنشطة الميدانية التنفيذية.

١٠٢ - وكما ورد في موضع آخر، يلاحظ أن ثمة تعاونا متزايدا مع المنظمات غير الحكومية، بناء على الدور المسند إليها في جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتصل بالأنشطة على الصعيد القطري، الى جانب التعاون مع مراكز التدريب العالي والمؤسسات الأكاديمية، وذلك من منطلق الاعتراف بالطبيعة الشاملة لمكافحة التصحر، والتي تشمل ادارة الأراضي من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمادية.

١٠٣ - وفي هذا السياق، يلاحظ أن هناك عاملاً آخر من شأنه تشجيع التنسيق وكفالاته، وهو يتضمن الصلات القائمة بين مختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١. وثمة أنشطة كثيرة تشكل استجابة لفصل من الفصول تعد صحيحة أيضاً فيما يتصل بفصل آخر أو أكثر. ومن جراء ذلك، فإن ثمة منظمات لا تعالج موضوع التصحر على نحو أساسي وتجد نفسها مطالبة بالعمل في مجاله لما لديها من خبرات محددة، ولا سيما فيما يتصل بالنواحي الاجتماعية - الاقتصادية من الأنشطة البرنامجية.

خامساً - الاستنتاجات والمقترحات من أجل اتخاذ إجراء

ألف - الاستنتاجات

١ - نتيجة أساسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
١٠٤ - إن الأهمية العالمية لمشكلة التصحر، التي توجد جذورها وأسبابها وحلولها على صعيد محلي بحت، يجري قبلها اليوم بشكل أوسع نطاقاً. وثمة تسليم متزايد أيضاً بأن التصحر والجفاف مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالاهتمامات العالمية الأخرى من قبيل التنوع الإحيائي، والأمن الغذائي، والنمو السكاني، والتغير المناخي، والمياه الدولية، والحراجة، وأنماط استهلاك الموارد، والتجارة، وعلم الاقتصاد، وبخاصة القضايا الاجتماعية والثقافية. والروابط واضحة بين الفصل ١٢ وسائر فصول جدول أعمال القرن ٢١.

١٠٥ - واعتماد الاتفاقية كان موضع توصية أساسية من جانب جدول أعمال القرن ٢١. وعلاوة على ذلك، فإن المتفاوضين قد قاموا على نحو واضح بصياغة أحكام الاتفاقية بشكل يراعي أهداف وأنشطة الفصل ١٢. والمادة ٢ تقرر صراحة بهذا التساوق بين الوثيقتين. ومن الجلي، بالتالي، أن الاتفاقية توفر إطاراً أولياً لتنفيذ أحكام الفصل ١٢. وكما سبق القول في موضع آخر من هذا التقرير، فإنه توجد أيضاً صلات وثيقة بين الاتفاقية وعدد من فصول جدول أعمال القرن ٢١. ومن ثم، فإنه ينبغي أن تكون هناك مراعاة كاملة لأحكام الاتفاقية عند تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ككل.

١٠٦ - والتفاوض بشأن الاتفاقية في نطاق الوقت المحدد يمثل نتيجة ملموسة رئيسية من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وهو دليل أيضاً على توفر إرادة سياسية معززة، وإن كان هذا ما زال بحاجة إلى التحول إلى التزام معلن في السياق التنفيذي على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

١٠٧ - وثمة قضايا هامة لا تزال بحاجة إلى المعالجة على نحو أكثر فعالية، وهي قضايا تتناول أساساً (أ) أوجه النقص والقصور في قاعدة المعارف ونظم المعلومات؛ (ب) تهيئة بيئات مواتية فيما يتصل بالعمل الفعال؛ (ج) المشاركة العامة؛ (د) الآليات الانمائية؛ (هـ) المؤسسات والسياسات؛ (و) عمليات التمويل؛ (ز) تقسيم العمل وتنسيق الجهود على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠٨ - ورغم إيلاء اهتمام كبير لبعض من هذه القضايا، يلزم إيلاء قدر أكبر بكثير من الاهتمام الى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتصحر، بما في ذلك حقوق مستعملي الموارد. ومشاركة هؤلاء المستعملين على نحو عادل في التنمية الاقتصادية، والفرص الاقتصادية البديلة، والوصول الى تكنولوجيات مناسبة واثمنات ملائمة واستخدام الموارد بشكل مستدام.

٢ - المشاركة الشعبية

١٠٩ - إن ثمة تقبل اليوم، على نحو أكثر طوعية، لمبدأ إتاحة مشاركة أكثر فعالية للسكان المحليين في عمليتي تخطيط وتنمية الموارد الطبيعية، وذلك بالكثير من البلدان المتأثرة. وهناك منظمات كثيرة، غالبيتها منظمات غير حكومية، قد قامت بزيادة نهجها القائمة على المشاركة من خلال إدماج الفئات المعزولة والمعوزة (وخاصة النساء) في عملية تنمية الأراضي الجافة. وأهمية الإبقاء على معارف السكان المحليين في إدارة الأراضي الجافة واستراتيجيات البقاء جديرة بالاعتراض، كما أن مشاركة هؤلاء السكان في التنمية المستدامة للأراضي الجافة - داخل أوطانهم - بحاجة الى الكفالة.

٣ - علم الاقتصاد والتجارة

١١٠ - إن الصلة بين البيئة وعلم الاقتصاد تشكل موضوع مناقشة دولية على نحو مطرد. وتدهور الأراضي الجافة جزءاً من هذه المناقشات بوصفه قضية مستقلة في حد ذاتها. والاتفاق الذي عقد مؤخراً في ختام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينبغي أن يحفز التجارة، وإن كان من المحتمل أن يكون هناك قدر كبير من الصعوبة في الاضطلاع بإدارة مستدامة لبيئات الأراضي الجافة. وفي الوقت الذي يجنح فيه تحرير التجارة الى إعطاء مزيد من الزخم للإنتاج الزراعي في مناطق الأراضي الجافة، فإن ثمة خطراً يصحب ذلك، وهو استمرار التربة في التدهور بسبب توسيع نطاق الزراعة في المناطق الهشة في ظل عدم وجود سياسات تكميلية مناسبة لإدارة الأراضي. والمزارعون بالأراضي الجافة يواجهون منافسة حادة من المزارعين في الشمال، الذين يتلقون إعانة مالية حكومية. وثمة حاجة الى التسليم، أثناء الجولة القادمة للمفاوضات التجارية، باحتياجات سكان الأراضي الجافة (الذين يشكلون خمس سكان العالم) فيما يتعلق بالتماس أحوال سوقية أكثر إنصافاً.

٤ - الأطر الاستراتيجية

١١١ - بحلول منتصف الثمانينات، كان مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بالفعل بالتشجيع على إدخال خطط مكافحة التصحر باعتبارها جزءاً من أجزاء الخطط الانمائية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد الوطني. وجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقية يكرران القول بضرورة إدماج استراتيجيات مكافحة التصحر وبرامج العمل ذات الصلة في السياسة الوطنية والإطار المؤسسي. وثمة حاجة الى مزيد من الدمج لمختلف الخطط الاطارية الاستراتيجية القطاعية، التي تستند الى ما يقدمه المانحون، في أطر التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني الشامل.

٥ - زيادة الوعي العالمي

١١٢ - على الرغم من تزايد إدراك قضايا التصحر والجفاف، فإن هناك حاجة مستمرة الى زيادة وعي الجماهير بهذه القضايا. فالجمهور في عالمنا هذا بحاجة الى فهم أهمية التصحر وقيمة الأراضي الجافة وسكانها في العالم.

٦ - المشاركات

١١٣ - قامت مؤسسات الأمم المتحدة بالفعل باتخاذ الخطوات اللازمة لمواءمة أنشطتها في مجال التصحر مع جدول أعمال القرن ٢١. وهناك حاجة الى إبرام مزيد من الاتفاقات بشأن توزيع العمل وكذلك تقديم مقترحات عن ترتيبات المشاركة الجديدة بين الوكالات (وخطط العمل المستهدفة المناظرة). وبوسع هذه المؤسسات أن تقوم أيضا بالإمعان في تحديد أدوارها وميزاتها المقارنة، وآلياتها التعاونية ومستوى تدخلها وتوزيعات الموارد المناظرة، وذلك عند وضع الاتفاقية موضع التنفيذ.

٧ - زيادة قاعدة المعارف

١١٤ - إن الاضطلاع بتحسين كبير لمستوى المعارف العلمية لمشكلة التصحر والجفاف يعد أمرا أساسيا بالنسبة لزيادة فهم هذه المشكلة. وحيث أنه يوجد اليوم تعريف للتصحر يحظى بالقبول، فإن من الممكن أن تجمع قاعدة بيانات موحدة تشمل كافة نطاقات القضية. وينبغي القيام بجهد عالمي لدمج البيانات المتوفرة في قالب متناسب، وتهيئة قاعدة للمعلومات أرفع قدرا، حتى يمكن تحقيق تفهم أكثر تفصيلا ودقة لقضية التصحر. وذلك من شأنه أن يتضمن الاضطلاع بنشاط متسق على الصعيد الوطني في البلدان المتأثرة، مع تسليم الحكومات بأهمية هذا النشاط. وهذا مجهود يغطي عدة قطاعات، ويتضمن عوامل مادية واجتماعية وإنسانية واقتصادية.

٨ - إجراءات أخرى

١١٥ - إن الإجراءات الإضافية التالية من الإجراءات التي يتوخى الاضطلاع بها بوصفها خطوات ضرورية في مجال تحقيق تنمية مستدامة للأراضي الجافة:

(أ) التسليم بأن مكافحة التصحر بحاجة الى نهج متكامل وشامل ومتعدد القطاعات،

(ب) تفصيل وتوضيح الصلات القائمة بين التصحر والجفاف وسائر الاتفاقيات، وخاصة الاتفاقيات المتعلقة بالتغير المناخي والتنوع الاحيائي، الى جانب الصلات القائمة مع القضايا الأخرى من قبيل:

١٠ الأمن الغذائي والطاقة للأسر المعيشية؛

٢٠ الادارة المتكاملة للغابات وحفظها واستخدامها وفقا لمبادئ الغابات التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛

- ٣٠ سياسات استخدام الأرض، وتشريعاتها، وحيازة الأراضي؛
- ٤٠ السياسات الاجتماعية - الاقتصادية والانهائية؛
- ٥٠ وضع وتكييف سياسات سكانية رشيدة؛
- ٦٠ تثقيف وتمكين النساء والشباب؛
- ٧٠ السياسات التجارية، والأسواق المحلية والخارجية؛
- ٨٠ استحداث أدوات اقتصادية، وتحديد التكاليف والمزايا الحقيقية، والمعالجة المحاسبية للموارد الطبيعية، وتوفير الحوافز اللازمة؛
- (ج) تحسين تنسيق الجهود من قبل مختلف الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (د) زيادة توعية الجماهير من خلال المضي الى حد بعيد في نشر المعلومات الموثوقة؛
- (هـ) توفير الدعم اللازم للبلدان والمنظمات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية فيما يتصل ببناء المؤسسات (تحسين البيانات وإقامة الشبكات، وتطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والموارد البشرية)، وكذلك فيما يتصل بتمكين السكان، وخاصة الفئات المهمشة، وكفالة مشاركتهم؛
- (و) تقديم تمويل كاف للأمانة المؤقتة للاتفاقية؛
- (ز) إشراك المنظمات غير الحكومية، على نحو كبير، في تنفيذ الاتفاقية وكذلك في لجان التنسيق الوطنية؛
- (ح) المطالبة بأموال جديدة وإضافية في إطار مرفق البيئة العالمية من أجل دعم الاتفاقية وأهدافها؛
- (ط) إنشاء آلية عالمية، تتسم بسلامة الأداء وباكتمال الدعم المقدم لها، من أجل تمويل تنفيذ الاتفاقية.

باء - التوصيات

١١٦ - في ضوء خطورة التصحر والجفاف في الأراضي الجافة والاحتياجات الخاصة لأفريقيا في هذا الصدد، يوصي بأن تضطلع لجنة التنمية المستدامة بما يلي:

- (أ) تشجيع الدول التي لم تصبح بعد أطراف في الاتفاقية على أن تقوم بذلك؛
 - (ب) حث جميع البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع في الفترة المرحلية بتوفير الدعم للبلدان الأفريقية، على النحو المطلوب في القرار المتعلق بالعمل العاجل من أجل أفريقيا؛
 - (ج) حث البلدان والمنظمات الحكومية الدولية على القيام بشكل كامل بدعم أعمال الأمانة المؤقتة في مجال الإعداد للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، وذلك نظراً لأهمية تنفيذ الاتفاقية على نحو سريع؛
 - (د) النظر في قضية التصحر في ضوء الأهداف المحددة في المادة ٢ من الاتفاقية؛
 - (هـ) تناول موضوع التصحر بوصفه موضوعاً متعدد القطاعات؛
 - (و) حث الحكومات على التسليم بالعلاقة القائمة بين قضية مكافحة التصحر وقضية التنمية المستدامة على أساس أن كلا منهما تدعم الأخرى؛
- ١١٧ - وحيث أن تعاريف التصحر وتدهور التربة، التي وردت في المادة ١ من الاتفاقية، تبين بشكل واضح أن موضوع مكافحة التصحر موضوع شامل، فإنه يوصى بأن تقوم لجنة التنمية المستدامة بما يلي:
- (أ) التشديد على الرأي القائل بأنه لا يمكن النظر على نحو مثير في القضايا الواردة بالفصول ١٠ إلى ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ إلا إذا روعي بُعد التصحر مراعاة كاملة؛
 - (ب) التأكيد على أن الاتفاقية تتضمن أحكاماً لتنفيذ عدد كبير من التدابير المقترحة في الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة الفصل ١٨ بشأن موارد المياه العذبة.
- ١١٨ - وفي ضوء الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية فيما يتصل بمكافحة التصحر والجفاف، ونظراً لما يترتب على التعاون والتنسيق من مزايا، يوصى بأن تقوم لجنة التنمية المستدامة ببحث البلدان المتأثرة والمنظمات دون الإقليمية/الاقليمية على الاضطلاع بما يلي:
- (أ) اتخاذ إجراءات فعالة لوضع أطر مؤسسية وسياسية بهدف استحداث وإدارة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج عمل على الصعيد الوطني، مما يتضمن مشاركة كاملة من جانب الجماهير، وخاصة الفئات الأكثر تضرراً؛

(ب) تشجيع الحكومات على تحسين التنسيق فيما بين الإدارات على المستوى الوطني من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بمكافحة التصحر على نحو أكثر فعالية، وكذلك من أجل تحقيق استخدام مستدام للموارد الطبيعية، في ضوء الطبيعة الشاملة لهذه القضايا؛

(ج) القيام، على سبيل الأولوية العليا، بتنسيق الترتيبات وتهيئة المشاركات مع المانحين ومع الأطراف المؤثرة داخل البلدان، على النحو المطلوب في إطار الاتفاقية.

١١٩ - وبهدف الاستفادة من منافع التعاون والتنسيق، وبهدف توزيع العمل بشكل سليم، يوصى بأن تقوم لجنة التنمية المستدامة بحث البلدان المتقدمة النمو على أن تتفق على سياسات مترابطة وتوزيعات ملائمة للموارد من أجل الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ الاتفاقية.

١٢٠ - حيث أن مكافحة التصحر والجفاف تتطلب الأخذ بنهج متكامل ومتعدد القطاعات وقائم على المشاركة، فإن اللجنة قد ترغب في التوصية بأن تقوم مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات باتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين التعاون والتنسيق، سواء في الداخل أم في الخارج، مع سائر المنظمات والحكومات، وذلك من خلال وضع آليات للتنسيق والمواءمة تتسم بمزيد من الكفاءة وبقدر أكبر من الطابع العملي.

١٢١ - ومن المحتم أن تعبأ الموارد المالية من أجل مساعدة البلدان في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر والفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١. ونظراً لأن توفير الموارد للأنشطة ذات التصميم السليم، التي تؤدي إلى تخفيف الفقر وتحقيق الأهداف البيئية، يعد أكثر احتمالاً، ونظراً لأن استخدام الآليات المالية القائمة في هذا الغرض من الأمور المستصوبة، فإن اللجنة قد ترغب في أن توصي مؤسسات الأمم المتحدة، التي لها ميزة نسبية في هذا المجال، بأن تتخذ الخطوات اللازمة لتيسير تمويل البرامج والمشاريع في المناطق الجافة شبه الرطبة وشبه القاحلة والقاحلة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) طبقاً لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن السكان المعتمدين اقتصادياً على الزراعة.
